التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة وأثره على الأداء المهني، المعهد الوطني للعلوم الإدارية نموذجاً

Contextual Conflict with the Reasons of Revelation in the Interpretation of Ibn Jarir: An Applied Study

10.35781/1637-000-0109-005

د.همدان أحمد قايد الصايدي*

*المعهد الوطني للعلوم الإدارية – قسم المحاسبة

E-mail: leathahmed@yahoo.com

ملخص

يهدف البحث إلى بيان أثر التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية على الأداء المهني، كما يحاول تسليط الضوء على أهمية تأهيل وتمكين طلاب قسم المحاسبة في المعهد الوطني وتهيئتهم علمياً وعملياً لمواجهة احتياجات سوق العمل.

وقد تم استطلاع آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية، ومن مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، من ناحية، وعينة من طلبة وطالبات قسم المحاسبة بالمعهد، من ناحية أخرى. وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان من أهمها:

- عدم وجود تعاون بين المعهد ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المعنية بمهنة المحاسبة، لتدريب الطلبة أثناء الدراسة، واقتصار المنهج على الجانب النظري، مع إهمال الجانب التطبيقي، على أهميته.
- ضعف مساهمة سوق العمل في تحسين وتطوير جودة التعليم المحاسبي. ويمكن أن نعتبر هذا البحث بمثابة مؤشر لمسؤولي المعهد، بشكل خاص، والتعليم العالي والمهني وسوق العمل، بشكل عام، للاهتمام بالجانب التطبيقي للطلبة أثناء الدراسة، والاستمرار في تأهيل الكادر الأكاديمي، بما يخدم العملية التعليمية، التي سترفد سوق العمل بكفاءات مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجاته.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، التطبيق العملي، قسم المحاسبة، مهنة المحاسبة، التأهيل المحاسبي.

ISSN : 2410-1818

Abstract

This research aims to clarify the impact of practical training for the students of the Accounting Department at the National Institute of Administrative Sciences on professional performance and shed light on the importance of qualifying and empowering students of the accounting department at the Institute and preparing them scientifically and practically to meet the needs of the labor market.

It was taken views of a sample of faculty members at the National Institute, and some Accounting and Auditing Offices on one hand, and on the other hand, a sample of students from the accounting department of the Institute, The researcher reached a set of conclusions, the most important of which was:

- The lack of cooperation between the institute and the accounting offices and institutions concerned with the accounting profession, to train students during the study, and the curriculum was restricted to the theoretical side , while neglecting the applied side despite its importance.
- The weak labor market contribution to improving and developing the quality of accounting education, and we can consider this research as an indicator for officials of the institute in particular, and higher education, vocational education, labor market in general, to take care of the practical side of students during the study, and continue qualify the academic staff in order to serve the educational process to supply the labor market with qualified competencies and able to meet the needs of the labor market.

Key words: Labor Market, Practical Training،Accounting Department, Accounting Profession, Accounting Qualification.

مقدمة

تعتمد المجتمعات في تقدمها وتطورها على العلم والمعرفة، وما تقدمه لأبنائها في مجال التعليم. ومع كبر حجم المجتمعات وما رافقها من اتساع سوق العمل، وتنوع احتياجاته، من المتخصصين في مختلف العلوم والمجالات، ومنها علم المحاسبة والمراجعة، فقد أصبح مجرد التأهيل النظري لخريجي المعاهد غير كافٍ لمواجهة متطلبات سوق العمل، حيث يجد الخريج نفسه أمام تحديات كبيرة، تتمثل في تطبيق ما تمت دراسته. كما أن الأعداد الكبيرة من الخريجين جعلت الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية وغيرها تشترط وجود خبرة عملية لدى المتخرج. وحيث أن العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل هي علاقة طردية، كماً وكيفاً، بمعنى أن أي تغَير وتطور في احتياجات

ISSN : 2410-1818

السوق يقتضي بالضرورة تغَير وتطور مستمر في مخرجات التعليم[1]. ونجد أن أقسام المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية وفروعه الخمسة بشكل عام مازالت تكتفي بالتدريس النظري، مهملة الجانب التطبيقي، مما يؤدي إلى قصور في التأهيل المحاسبي للخريجين.

مشكلة البحث

أصبحت للمحاسبة أهمية وضرورة في سوق المال والأعمال، فهي الوسيلة التي تستخدم لمعرفة وتصويب اتجاه اعمال المنشآت المالية والاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات.

وفي سبيل تحقيق ذلك، أصبح الاهتمام بجودة مخرجات التعليم ضرورة لا خيار فيها. لذا نلاحظ أن "المؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة قد تجاوزت مرحلة التفكير في مواءمة مخرجاتها لسوق العمل الراهن، إلى التفكير في إعداد المخرجات، لتواكب ما يتوقع من التغيرات في مستقبل السوق"[2]. "وبهذا يكون التفكير الأوربي قد تجاوز جودة المخرجات الأكاديمية ومواءمتها لسوق العمل، إلى مواصفات أخرى، تسمى (Soft Skills)"[3]. وترجمتها الحرفية إلى اللغة العربية هي (المهارات الليِّنة)، وتترجم كمصطلح إلى (المهارات الشخصية). وهي المهارات الغير قابلة للقياس، ويقصد بها السمات الشخصية، التي تمكن شخص ما من التفاعل بإيجابية وبانسجام مع الآخرين.

إلا أننا في مؤسسات التعليم في اليمن، بوجه خاص، وفي الوطن العربي، بوجه عام، مازلنا نواجه ضعفاً في التخطيط الأكاديمي، الذي يستهدف تلبية احتياجات مجتمعاتنا[4] من المهارات العملية، مما نجم عنه ما يعرف ب (الفجوة المهارية) في سوق العمل (Skill Gab)[5].

لهذا فان مشكلة البحث تتمثل في ضعف التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة بما يتواءم ويلبي احتياجات سوق العمل، وبما يضمن ردم الفجوة المهارية بين التحصيل النظري والتطبيق العملي.

---

[1] سعيد، عمر أحمد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة، ص 2-3، سبتمبر 2012م.

[2] سعيد، عمر أحمد، ص 107 مرجع سابق.

[3] https://www.dailymail.co.uk/ushome/index.html.

[4] أبو حمص، نعيم، 2011م، "واقع التعليم وسوق العمل العربي والعالمي، مؤشرات حول المشهد الاجتماعي في الدول العربية"، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، www.arabthought.org/content.

[5] Quid to using labor Market Information، Ministry of Training، Toronto Ontario، Canada، 2005,P:3-5

ISSN : 2410-1818

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة على الأداء المهني، وذلك من خلال دراسة حالة المعهد الوطني للعلوم الادارية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عمل المحاسب المؤهل تأهيلاً علمياً وعملياً وأداء دوره بشكل يتناسب مع متطلبات سوق العمل بعد التخرج مباشرة، وذلك من خلال:

1- جعل التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة شرطاً أساسياً من شروط التخرج، كما هو معمول به في كليات العلوم التطبيقية والطبية.
2- تطوير قدرات الطلبة العلمية والعملية من خلال إدماجهم في بيئة عمل حقيقية، يتعرفون من خلالها على احتياجات سوق العمل، وأخلاقيات المهنة، والتحديات، التي ستواجههم بعد التخرج.
3- رفد سوق العمل بكفاءات قادرة على مواجهة تحدياته ومتطلباته.
4- خلق علاقة تعاون مشترك بين المعاهد والجامعات، من جهة، ومجتمع الأعمال، من جهة أخرى، بما يخدم العملية التعليمية ويوفر احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة، القادرة على الالتزام بقيم العمل والتي تتناسب مع إحتياجات السوق.

كما تأتي أهمية البحث من كونه أول بحث ميداني يتناول طلاب وطالبات قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية، في هذا المجال، وبالتالي المساهمة في تلمس المشاكل والمعوقات التي يعاني منها طلاب وطالبات الدبلوم المتوسط، وكيفية التعامل معها واتخاذ الإجراءات الملائمة من قبل الجهات المعنية.

فرضيات البحث

قام الباحث بوضع الفرضيتين التاليتين:

5- عدم التطبيق العملي أثناء الدراسة يؤثر سلباً على مستوى الاستيعاب لطلبة قسم المحاسبة.
6- عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة أثناء الدراسة يؤدي إلى ضعف أدائهم المهني بعد التخرج.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات، ومن ثم تبويبها وتلخيصها وتحليلها، بغرض اختبار فرضيتي الدراسة.

ISSN : 2410-1818

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من الأكاديميين والمزاولين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، وطلبة قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

حدود البحث:

حدود مكانية:

اقتصر البحث على دراسة حالة المعهد الوطني للعلوم الادارية، في العاصمة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

حدود بشرية:

يستهدف البحث طلاب وطالبات المعهد الوطني للعلوم الادارية، حيث تم اختيار عينة البحث بشكل عشوائي من بين طلاب وطالبات المعهد، قسم المحاسبة، للمستويين الأول والثاني. كما تم استهداف الكادر الأكاديمي لقسم المحاسبة بالمعهد، وعينة عشوائية من مكاتب المحاسبة والمراجعة في أمانة العاصمة صنعاء.

حدود موضوعية:

تطرق البحث لبيان أثر التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية على الأداء المهني، حيث اقتصر على طلبة وطالبات المعهد، قسم المحاسبة دون الأقسام الأخرى.

مصادر البحث

لإتمام هذا البحث، قام الباحث باستخدام نوعين من مصادر المعلومات: مصادر أولية ومصادر ثانوية. تمثلت المصادر الأولية في نتائج الاستبيان، الذي وضعه الباحث. أما المصادر الثانوية، فقد كانت مجموعة من الكتب والنشرات والدوريات المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة.

ISSN : 2410-1818

الدراسات السابقة:

- **دراسة (مقداد أحمد الجليلي، وآلاء عبدالواحد ذنون)**، "استخدام معاير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32، لسنة 2010م، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي للدراسات الأولية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات مهنة المحاسبة و إستخدام معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج التعليمية المحاسبية في العراق، حيث إعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي لبيان أثر معايير التعليم الدولية في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، وتوصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات كان من أهمها: أن معاير التعليم الدولية هي واحدة من المعايير التي تمثل قواعد أساسية يمكن الإستعانة بها في تطوير المنهج المحاسبي لتقليل درجة التفاوت بين ما درس نظرياً والممارسة المهنية. كما إن من أهم عوامل بناء المهارات المهنية لدى متعلمي المحاسبة، الإهتمام بالمناهج العلمية المحاسبية وربط المهنة بالمنهاج المحاسبي. كما أوصى الباحثان بإضافة منهج التدريب العملي إلى المناهج الدراسية في السنة الرابعة، ليطبق الطالب عملياً ما درسه نظرياً خلال السنوات السابقة، وبإشراف ومتابعة من القسم، على أن يكون التدريب متلازماً مع التعليم النظري، حتى يستوعب الطالب هيكل المعرفة المهنية، ويحصل على المهارات والخبرات، لممارسة المهنة بكفاءة بعد التخرج.

- **دراسة (خالد قطناني وخالد عويس 2009م)**، "مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية"، كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان[2].

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ملاءمة البرامج التعليمية المطبقة حالياً في أقسام المحاسبة في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل، ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة لتطوير هذه البرامج بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد توصل الباحثان إلى أن نظام التعليم المحاسبي في سلطنة عمان من شأنه أن يحقق أهدافه بصورة أكثر فاعلية، إذا ما روعيت فيه مجموعة من المستلزمات والمتطلبات، التي من أهمها:

---

[1] الجليلي، مقداد أحمد و ذنون، آلاء عبدالواحد، إستخدام معاير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32، لسنة 2010م، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

[2] قطناني، خالد و عويس، خالد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان,2009م.

ISSN : 2410-1818

الاهتمام بنوعية الطلبة المقبولين وإخضاعهم للمفاضلة، من حيث التخصص في الثانوية العامة (تجاري، علمي، أدبي)، بحيث يأتي في المرتبة الأولى خريجو الثانوية التجارية، ومن ثم الثانوية العلمي، وأخيراً الثانوية الأدبي. على أن تُخصص الفترة المسائية لخريجي السنوات السابقة والموظفين، لإعطائهم فرصة أكبر لتطوير مهنة المحاسبة في دوائرهم، التي يعملون بها. كما تطرق الباحثان إلى أهمية تهيئة الكوادر المحاسبية، من خلال إعداد برامج التدريب المستمر، وزيادة الاتجاه نحو استخدام الحاسبات الإلكترونية.

- **دراسة (عبدالله بن صالح، و محمد راتول)** "أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية، دراسة حالة الجزائر، تونس المغرب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، دراسات، مجلة دولية علمية محكمة، عدد اقتصادي، العدد 27 أ، سبتمبر 2016م، جامعة الأغواط[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق فهم أشمل لتحسين مفهوم التدريس الجامعي لتحقيق غاياته، وهي تنمية مهارات الطالب وقدراته، ليشارك ويتفاعل في الحياة العملية، وتقليل الفجوة بين الواقع والمأمول من طالب المحاسبة، وتقديم أفكار وتوصيات علمية وتعليمية لتطوير تدريس المحاسبة في الجامعة، واقتراح كيفية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تحسين جودة التعليم المحاسبي، وبالتالي تحسين محتوى المقررات المحاسبية الجامعية. وخلصت الدراسة إلى أن النهوض بالمهنة ورفع مستواها يقع على عاتق المعاهد والجامعات المتخصصة بتدريس المحاسبة والجمعيات المهنية. كما ركز الباحثان على ضرورة تحقيق التوازن بين التوسع والعمق في المادة العلمية والاهتمام بالمفاهيم والمبادئ، من ناحية، والجوانب العملية والتطبيقية، من ناحية أخرى، وما يتطلبه ذلك من زيادة الساعات المخصصة للتدريب والتطبيق العملي.

أولاً: الجانب النظري:

يعد المعهد الوطني للعلوم الإدارية من أهم وأقدم المؤسسات العلمية التي أنشئت في اليمن وعلى مستوى الجزيرة العربية، حيث أُنشئ بموجب القرار الجمهوري لسنة 1963م تحت مسمى (معهد الإدارة العامة والسكرتارية)، ومقره العاصمة صنعاء[2].

[1] بن صالح، عبدالله و راتول، محمد أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية، دراسة حالة الجزائر، تونس المغرب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، دراسات، مجلة دولية علمية محكمة، العدد الاقتصادي، العدد 27 أ، سبتمبر 2016م، جامعة الأغواط

[2] إنجازات المعهد الوطني للعلوم الإدارية للفترة من 1963 إلى 2015م، تقرير صادر عن المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

ISSN : 2410-1818

ثم صدر قرار مجلس القيادة رقم (138) لسنة 1974م، وبموجبه تم تغيير اسم المعهد إلى (المعهد القومي للإدارة العامة)، وتوسيع اختصاصاته وإمكانية فتح فروع له في المحافظات. وتم فعلاً بموجب هذا القرار فتح فرع للمعهد في محافظة تعز. ثم تلى ذلك فتح فرعين، في كلٍ من محافظتي إب والحديدة.

وبعد قيام الوحدة اليمنية المباركة بين شطري اليمن، صدر القرار الجمهوري رقم (95) لسنة 1991م، وتم بموجبه دمج المعهد القومي للإدارة العامة، في الشطر الشمالي، ومعهد العلوم الإدارية، في الشطر الجنوبي من اليمن، تحت مسمى (المعهد الوطني للعلوم الإدارية). وأصبح للمعهد خمسة فروع، في كلٍ من عدن[1] وحضرموت وتعز وإب والحديدة، إضافة المقر الرئيسي في صنعاء. ويعد المعهد الوطني للعلوم الإدارية بفروعه المذكورة، أحد روافد التعليم المحاسبي في اليمن، ويعمل جنباً إلى جنب مع الجامعات وكليات المجتمع.

وتعتبر الشهادات، التي تمنح لخريجي هذه المؤسسات التعليمية شرط من شروط ممارسة مهنة المحاسبة. ولكنها لا تمنح الخريج حق العمل كمحاسب قانوني. فالقانون اليمني رقم (26) لسنة 1999م، بشأن مزاولة مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، قد حصر حق مزاولة هذه المهنة في حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. فحددت المادة (5) في الفصل الثاني من هذا القانون شروط العمل كمحاسب قانوني[2] بالآتي:

1- أن يكون شخصاً طبيعياً متمتعاً بالجنسية اليمنية.

2- أن لا يقل عمره عن ست وعشرين سنة ميلادية.

3- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي تخصص محاسبة لا يقل مستواه عن درجة البكالوريوس.

4- أن تكون لديه خبرة عملية لاحقة للمؤهل في مجال المراجعة وتدقيق الحسابات، أو التدريس لدى إحدى الكليات والجامعات أو المعاهد العليا، في مجال المحاسبة والمراجعة، وعلى النحو التالي:

أ- أربع سنوات لاحقة لمؤهل البكالوريوس.

ب- سنتان لاحقتان لمؤهل الماجستير.

ج- سنة لاحقة واحدة لمؤهل الدكتوراه.

5- أن يجتاز الامتحان المقرر لذلك، ويستثنى من هذا الشرط حملة مؤهل الدكتوراه تخصص محاسبة.

6- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية وأن لا يكون قد سبق أن حكم عليه بجريمة جنائية مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

---

[1] تميز فرع عدن بتسميته (الفرع الرئيسي).

[2] وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، القانون رقم 26 لسنة 1999م بشأن مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات.

ISSN : 2410-1818

الملاحظ، أن القانون قد حدد في الفقرة (4) منه شرط الخبرة العملية اللاحقة للمؤهل، وتبدأ بأربع سنوات للبكالوريوس وتنتهي بسنة واحدة لحملة الدكتوراه. وهذه إشارة إلى أهمية الخبرة المحاسبية للخريج إلى جانب الشهادة العلمية. كما نلاحظ في الفقرة(3) أنه تم استبعاد خريجي الدبلوم المتوسط من الحصول على إجازة محاسب قانوني، ولو توفرت لديهم سنوات الخبرة اللازمة.

واقع التعليم المحاسبي:

جاء في تعريف المحاسبة، بأنها مجموعة المبادئ والإجراءات المتعلقة بتسجيل وتبويب وتحليل وتفسير البيانات ذات الطابع المالي، بغرض معرفه نتيجة نشاط المنشأة، من ربح أو خسارة، وتصوير مركزها المالي[1]، بصورة تمكن الجهات الداخلية والجهات الخارجية، العاملة في اليمن وخارج اليمن، كالمستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية، والشركات والمنظمات الدولية المهتمة بالاقتصاد العالمي، تمكنها من الاستفادة من ذلك.

كما عرفت المحاسبة، بانها نظام للمعلومات يقوم بتحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالتنظيم المعين إلى أصحاب المصلحة فيه[2]، ولما كانت النظم المحاسبية المعمول بها تختلف من بلد إلى آخر، فقد تطلب الأمر وجود منظمات محاسبية مهنية دولية تنظم العمل المحاسبي وتحدد شروطه ومعاييره العامة.

ومن أوائل تلك المنظمات المهنية التي أهتمت من وقت مبكر بتنظيم العمل المحاسبي، معهد المحاسبين المعتمدين في اسكوتلندا (ICAS)، والذي تأسس عام 1854م، ومعهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وولز (ICAEW)، الذي تأسس عام 1880م، والمعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، والذي تأسس عام 1887م، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المهنية.

ومع تزايد الاهتمام بوضع المعايير والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، بدأ الاهتمام بالكادر البشري، الذي يُعتبر الركيزة الأساسية في مهنة المحاسبة. فتم الاهتمام بنوعية وجودة التعليم، الذي يتلقاه طالب المحاسبة، وتحسين وتطوير المناهج المحاسبية ووضع معايير دولية للتعليم والتدريس المحاسبي. وكذا الاهتمام بالتدريب والتطبيق العملي للطلبة أثناء دراستهم.

يتضح مما سبق أن المحاسبة تعتمد على ركنين أساسيين: أولهما التعليم النظري، الذي يُكسِب الطلبة أسس ومفاهيم وقواعد علم المحاسبة. والأساس الثاني، يتمثل بالمهارة التطبيقية لما تم

---

[1] ميجس، فالتر و ميجس، روبيرت، المحاسبة المالية، ترجمة أبو المكارم، وصفي عبدالفتاح و السلطان، سلطان بن محمد و البدوي، محمد هاشم، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، دار المريخ للنشر، طبعة 1995م، ص 27,28.

[2] شحاتة، السيد شحاتة وفرج، هاني خليل وسليمان، معتز حسين وخميس، عمرو محمد وعبدالرحيم، رضا مجمود، "مبادي المحاسبة المالية وفقاً لمعاير المحاسبة الدولية"، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2019م

ISSN : 2410-1818

تعلمه بشكل نظري. وبالتالي يمكن النظر إلى التعليم المحاسبي، كنظام متكامل، بأنه يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، والتي تتضمن الآتي[1]:

- ❖ المدخلات: وتتمثل بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.
- ❖ العمليات التشغيلية: وتتمثل بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.
- ❖ المخرجات: وتتمثل بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي بشقيه الأكاديمي والمهني، بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.
- ❖ التغذية العكسية: تتم من خلال رقابة العناصر السابقة وتقيمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

يتضح من العنصر الثاني (العمليات التشغيلية) أنه من المهم، بل من الضروري، أن تواكب عملية التعليم، عملية تزويد الطلبة بالمهارات المحاسبية، التي يمكن الحصول عليها من خلال التطبيق (التدريب) العملي أثناء الدراسة. فالتدريب والمهارات هي الخطوة الأولى لردم الهوة بين النظرية والتطبيق. فالتعليم المحاسبي بحاجة إلى المواءمة بين النظرية والتطبيق، لأن معظم خريجي المعاهد والجامعات يمتلكون المعرفة النظرية، ولكنهم بحاجة إلى تعزيز مهاراتهم في مجال التطبيق العملي.

لذلك على المعاهد والجامعات، بشكل عام، تطوير خططها دورياً، وبشكل يساهم في تعزيز الجانب التطبيقي والمهاري لدى الطلبة. كما أن الشراكة بين مراكز التعليم المختلفة ومكاتب المحاسبة والمراجعة مطلوبة، لإنتاج كادر متمكن علمياً وعملياً، يلبي احتياجات سوق العمل. ولتحقيق هذه الغاية يجب على المعاهد ومراكز التعليم المحاسبي المختلفة أن تتحول من الجانب النظري البحت إلى الجانب النظري التطبيقي، لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل[2]، وللاهتمام بالتطوير المستمر للمهنة، على أن يمر التطوير بمراحل ثلاث، هي[3]:

- ❖ إنشاء مراكز التطوير المحاسبي.
- ❖ تشخيص المشاكل المحاسبية ووصف الإجراءات اللازمة، من خلال تحسين التعليم والتدريب المحاسبي.

---

[1] قطناني خالد، عويس خالد، مرجع سابق.

[2] https://www.ammonnews.net/article/334201

[3] راتول محمد، بن صالح، عبدالله مرجع سابق.

ISSN : 2410-1818

❖ تحسين نوعية الخدمات المحاسبية المهنية.

وبما أن أغلب مراكز التعليم المحاسبي في اليمن، بمختلف مكوناتها، مازالت تتبع الطريقة التقليدية في تدريس المحاسبة، وذلك من خلال التلقين النظري البعيد عن التطبيق العملي، فقد قام الباحث في الجزء الثاني من هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي، من خلال توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة، للكشف عن مدى المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

ثانياً: الجانب الإحصائي الميداني:

جمع البيانات

تم تصميم نموذجين لاستمارة الاستبيان لموضوع الدراسة، والاستعانة بهما في جمع البيانات كمصدر من المصادر الأولية. حيث خُصص النموذج الأول لطلبة وطالبات قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية. وخُصص النموذج الثاني لأكاديميي قسم المحاسبة في المعهد، ولعينة من مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة. وقد تكون النموذجان من قسمين، القسم الأول في كلا النموذجين شمل بيانات ديمغرافية عن الأشخاص المجيبين، مثل: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، طبيعة العمل، جهة الدراسة، المستوى الدراسي. بينما شمل القسم الثاني في كلا النموذجين مجموعة من الأسئلة، التي هدفت إلى قياس فرضيات البحث. حيث تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان، منها 120 استمارة على طلبة قسم المحاسبة في المعهد، و 14 استمارة على الأكاديميين في قسم المحاسبة، بالمعهد أيضاً، وعدد 10 استمارات على المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة. وقد تم استرداد عدد 100 استمارة، من الاستمارات التي وزعت على الطلبة والطالبات، وعدد 10 استمارات من استمارات الأكاديميين وعدد 7 استمارات من المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة. وتم إخضاعها جميعاً للتحليل. ويوضح الجدول التالي رقم (1) نتائج توزيع الاستمارات على أفراد عينة البحث.

جدول رقم (1)

نتائج توزيع الاستمارات على أفراد عينة البحث

البيان	أعضاء هيئة التدريس		مكاتب المحاسبة والمراجعة		طلبة قسم المحاسبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	14	%100	10	%100	120	%100
الاستمارات المستردة والقابلة للتحليل	10	%71.4	7	%70	100	%83.3
الاستمارات غير المستردة	4	%28.6	3	%30	20	%16.7

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

ISSN : 2410-1818

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت، بدرجاته الخمس، والذي أخذ المدى من 1 إلى 5. وعلى هذا النحو تكون الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من 60٪، بمعنى أن يزيد الوسط الحسابي عن ثلاث درجات من مساحة مقياس ليكرت. والجدول التالي (2) يوضح المدى لمقياس ليكرت:

جدول رقم (2)

مستوى مقياس ليكرت ودرجاته

مستوى القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

ومن أجل قياس مدى إمكانية الاعتماد على البيانات وثباتها، فقد قام الباحث باستخدام مقياس معامل الارتباطAlpha، حيث تكون نتائجه مقبولة إذا كانت مساوية أو أكبر من 0.75 (75٪)، حيث أظهر معامل ارتباط Alpha نتيجة 76%. وهي قيمة يمكن أن يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة، وبالتالي نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (3)

تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث:

م	البيان		أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين		طلاب المعهد تخصص محاسبة	
	المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر أنثى	11 3	%78.6 %21.4	61 39	%61 %39
2	العمر	من 30 إلى 39 من 40 إلى 55 56 وما فوق	– 11 3	%0 %78.6 %21.4	– – –	– – –
3	المهنة	أكاديمي أكاديمي ومراجع حسابات مراجع حسابات طالب طالب/ة + موظف/ة	5 5 4 – –	%35.7 %35.7 %28.6 – –	– – – 64 36	– – – %64 %36
4	المؤهل	بكالوريوس	3 3	%21.4	–	–

ISSN : 2410-1818

		دبلوم عالي ماجستير دكتوراه	2 6	%21.4 %14.3 %42.9	– – –	– – –
5	سنوات الخبرة	من عام إلى خمسة أعوام ستة إلى عشرة أعوام أكثر من عشرة اعوام	– 3 11	%0 %21.4 %78.6	– –	– –
6	المستوى الدراسي	سنة أولى سنة ثانية	– –	– –	46 54	%46 %54

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

1- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين من الذكور 11 بنسبة 78.6٪، ومن الإناث 3 بنسبة 21.4٪، في حين بلغ عدد الطلبة والطالبات 61 للذكور بنسبة 61٪ و39 للإناث بنسبة 39٪.

2- تراوحت أعمار أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين، بين فئة 40 إلى 55 عام، وفئة أكبر من 56 عام. حيث نجد أن 11 عضو يقع في الفئة بين 40 إلى 55 عام وبنسبة 78.6٪، وعدد 3 أعضاء في الفئة أكبر من 56 عام بنسبة 21.4٪.

3- فيما يخص المهن، نجد أن عدد 5 أعضاء فقط يمتهنون العمل الأكاديمي، بنسبة 35.7٪، بينما يجمع 5 أعضاء بين العمل الأكاديمي والمحاسبي المهني، بنسبة 35.7٪، ويعمل 4 أعضاء كمراجعي حسابات فقط، وبنسبة 28.6٪.

واقتصر الاستبيان على بيان حالة الطلاب، من حيث العمل أو عدمه. فقد أظهر الجدول أن عدد 64 طالباً وطالبة، بنسبة 64٪، لا يعملون. فيما 36 طالباً وطالبة، بنسبة 36٪، يعملون إلى جانب دراستهم.

4- الحاصلون على شهادة بكالوريوس عدد 3، بنسبة 21.4٪. والحاصلون على الدبلوم العالي 3، بنسبة 21.4٪، والحاصلون على الماجستير 2، بنسبة 14.3٪. والحاصلون على الدكتوراه، 6 بنسبة 42.9٪.

5- تم تجاهل سنوات الخبرة بالنسبة للطلبة والطالبات، الذين يعملون بجانب دراستهم، والتركيز على أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين. حيث نجد أن 3 أعضاء يقعون في الفئة بين ستة إلى عشرة أعوام خبرة، وبنسبة 21.4٪. بينما 11 عضو في فئة الأكثر من 10 أعوام خبرة، وبنسبة 78.6٪.

ISSN : 2410-1818

أما فيما يخص عدد الذكور إلى عدد الإناث العاملين في المجال الأكاديمي والمجال المحاسبي، فيمكن لنا إيضاحه من خلال الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4)

عدد الذكور إلى عدد الإناث العاملين في المجال الأكاديمي والمجال المحاسبي

الجنس / المهنة	ذكر	أنثى
أكاديمي	2	3
أكاديمي + مراجع حسابات	5	0
مراجع حسابات	4	0

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

اختبار الفرضيات:

قام الباحث في تحليل البيانات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS 25)، أو ما يعرف بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. حيث تم اختبار الفرضيات عن طريق الـ (T-test)، وذلك لمعرفة إمكانية قبول الفرضيات من عدمه.

لقد تضمن الاستبيان الخاص بفئة الطلبة اثنى عشر سؤالاً فرعياً، لقياس الفرضية الأولى، والتي تنص على أن عدم التطبيق العملي أثناء الدراسة يؤثر سلباً على مستوى الاستيعاب للطلبة في قسم المحاسبة. ويوضح الجدول التالي رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T المحسوبة لمتغيرات الفرضية الأولى:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير		الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St.Dev	قيمة T المحسوبة T-test
السؤال الأول	توجد فجوة بين ما يدرسه الطالب في قسم المحاسبة واحتياجات سوق العمل.	4.10	0.577	19.053
السؤال الثاني	لا توفر المعاهد والجامعات دورات تدريبية عملية للطلبة أثناء الدراسة.	3.92	0.598	15.394

ISSN : 2410-1818

السؤال الثالث	لا يكتسب الطالب مهارات وقدرات كبيرة تجعله قادر على مواجهة احتياجات سوق العمل، دون الحاجة إلى تدريب عملي أثناء الدراسة.	4.01	0.559	18.052
السؤال الرابع	ليست رغبة الطالب في دراسة المحاسبة هي من أدخلته هذا التخصص، وإنما معدله في الثانوية العامة.	3.26	0.917	2.835
السؤال الخامس	لا يقوم المعهد بتهيئة طلاب قسم المحاسبة بشكل جيد من الناحية التطبيقية لمواجهة متطلبات سوق العمل.	3.27	0.723	3.736
السؤال السادس	عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة أثناء دراستهم يؤثر بشكل سلبي على مستوى أدائهم في سوق العمل.	4.19	0.443	26.889
السؤال السابع	توجد فروق واضحة في التحصيل العلمي بين الطلبة الذين يعملون في مجال المحاسبة والمراجعة أثناء الدراسة عن الطلبة المتفرغين للتحصيل العلمي فقط، وذلك لصالح الطلبة العاملين.	4.23	0.633	19.421
السؤال الثامن	لا يفضل التركيز على الجانب النظري، وإهمال الجانب العملي التطبيقي أثناء الدراسة.	4.31	0.465	28.183
السؤال التاسع	عدم وجود تطبيق عملي يؤثر سلباً في التعرف على نقاط القوة والضعف لدى الطالب أثناء دراسته النظرية، وطرق تعزيزها أو معالجتها.	4.18	0.575	20.513
السؤال العاشر	عدم التطبيق العملي يسبب ضعف في الجانب التطبيقي مما يؤدي إلى صعوبة حصول الطالب على وظيفة بعد التخرج لعدم وجود خبرة عملية محاسبية.	3.87	0.734	11.856
السؤال الحادي عشر	لا تتضمن مناهج الدراسة الخاصة بقسم المحاسبة، مواد تطبيقية تحاكي سوق العمل.	3.64	0.823	7.777
السؤال الثاني عشر	عدم حصول الطالب أثناء دراسته النظرية على مهارات إضافية مثل، مهارات الاتصال والتواصل، مهارات اللغة الإنجليزية، مهارات التعامل مع الحاسوب والأنظمة المختلفة فيه وغيرها من المهارات تزيد من صعوبة الطالب عند تخرجه والتحاقه بسوق العمل.	3.61	0.567	10.765
المتوسط العام		**3.88**	**0.635**	**15.372**

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

ISSN : 2410-1818

يتبين من الجدول رقم (5)، أن المتوسط العام للوسط الحسابي (Mean) بلغ 3.88 وهو بذلك قد زاد عن ثلاث درجات من مساحة مقياس ليكرت ذي الخمس درجات، وبلغ متوسط قيمة T المحسوبة 15.372، وهي أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى دلالة 0.05، مما يشير إلى أن أفراد عينة البحث من الطلبة والطالبات يرون أن عدم التطبيق العملي أثناء الدراسة يؤثر سلباً على مستوى الاستيعاب لطلبة قسم المحاسبة.

وتضمن الاستبيان الخاص بفئة الأكاديميين وبعض مكاتب المراجعين القانونيين، الذين شملتهم الدراسة، أربعة عشر سؤالاً فرعياً، لقياس الفرضية الثانية، والتي تنص على أن عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة، أثناء الدراسة، يؤدي إلى ضعف الأداء المهني بعد التخرج. ويوضح الجدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T المحسوبة لمتغيرات الفرضية الثانية:

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير		الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St.Dev	قيمة T المحسوبة T-test
السؤال الأول	عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة أثناء دراستهم يؤثر بشكل سلبي على مستوى أدائهم في سوق العمل.	4.86	0.363	19.135
السؤال الثاني	في ظل المنهج المعتمد حالياً من قبل المعهد لطلبة قسم المحاسبة، فإنه توجد حاجة إلى تطبيق عملي قبل التخرج.	4.64	0.497	12.362
السؤال الثالث	لا يوجد تعاون بين مكاتب المحاسبة والمراجعة والمعهد في مجال تدريب طلبة قسم المحاسبة قبل التخرج.	4.79	0.426	15.691
السؤال الرابع	لا يتم إلزام الطلبة أثناء دراستهم النظرية في المعهد بساعات تدريبية لدى مكاتب المحاسبة والمراجعة لتكون جزء من متطلبات التخرج.	4.29	0.469	10.262
السؤال الخامس	لا يلبي منهج قسم المحاسبة في المعهد متطلبات واحتياجات سوق العمل.	3.50	0.519	3.606
السؤال السادس	توجد فجوة بين الواقع النظري الذي يتلقاه الطالب في المعهد وبين الواقع العملي الذي يتطلبه سوق العمل.	3.71	0.726	3.680

ISSN : 2410-1818

السؤال السابع	لا يكتفي المعهد بالأبحاث النظرية، بل يوجه طلبته إلى إعداد أبحاث ميدانية تعالج قضايا واقعية.	4.14	0.864	4.947
السؤال الثامن	لا يطور المعهد من منهجه الدراسي بشكل مستمر، بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل.	3.93	0.730	4.759
السؤال التاسع	لا يهتم المعهد بالجانب التطبيقي لطلبة قسم المحاسبة بقدر اهتمامه بالجانب النظري.	3.29	0.611	749.1
السؤال العاشر	لا يقوم المعهد بإجراء دورات تدريبية بشكل دوري ومنظم لتطوير أداء وكفاءة أعضاء هيئة التدريس في الجانب العلمي والعملي.	3.57	0.646	3.309
السؤال الحادي عشر	عدم وجود خبرة عملية لعضو هيئة التدريس في المجال التطبيقي للمحاسبة والمراجعة قد يؤثر على أداءه المهني.	4.43	0.756	7.071
السؤال الثاني عشر	لا يعتمد المعهد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة والمراجعة.	3.93	0.730	4.759
السؤال الثالث عشر	لا يقوم المعهد باستخدام تكنلوجيا الحاسب الآلي مثل البروجكتر وبرامج البوربوينت والإكسل وغيرها من برامج الحاسب الآلي في عرض وتقديم المحاضرات.	4.07	0.829	4.837
السؤال الرابع عشر	لا توجد معايير تعليم محاسبة في الجمهورية اليمنية، تعنى بتنظيم التحصيل العلمي النظري والجوانب العملية التطبيقية.	3.57	0.514	4.163
المتوسط العام		**4.05**	**0.620**	**7.166**

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

يتبين من الجدول رقم (6)، أن المتوسط العام للوسط الحسابي (Mean) بلغ 4.05. وهو بذلك قد زاد عن ثلاث درجات من مساحة مقياس ليكرت ذي الخمس درجات. وبلغ متوسط قيمة T المحسوبة 7.166، وهي أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى دلالة 0.05. مما يشير إلى أن أفراد عينة البحث من الأكاديميين وأصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة، الذين شملتهم الدراسة، يرون أن عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة، أثناء الدراسة، يؤدي إلى ضعف الأداء المهني بعد التخرج.

ISSN : 2410-1818

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق من عرض وتحليل لموضوع البحث، فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- وجود قصور لدى أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الأنظمة المحاسبية الإلكترونية.

2- اقتصار المنهج على الجانب النظري، وعدم التركيز على الجانب التطبيقي المرافق للجانب النظري، مما يؤدي إلى ضعف في الجانب العملي بعد التخرج.

3- عدم وجود اتفاقيات تعاون بين المعهد ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، سواءً الحكومية منها أو الخاصة، لتدريب الطلبة ورفع تقارير بمستوى إنجازهم، كشرط من شروط التخرج.

4- عدم تطوير المنهج الدراسي واقتصاره على المنهج التقليدي.

5- تشبع سوق العمل بمخرجات تعليم، تفتقر إلى مواصفات وخبرات ومهارات محاسبية، يتطلبها سوق العمل.

6- ضعف مساهمة سوق العمل في تحسين وتطوير جودة التعليم المحاسبي.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بتطوير الكادر الأكاديمي علمياً وعملياً، بصورة دائمة، وبما يتواكب مع احتياجات ومتطلبات السوق والتعليم المحاسبي.

2- ضرورة الاهتمام بتطوير منهج التعليم المحاسبي وإدخال الجانب التطبيقي فيه، بصورة تفيد الطلبة عند التحاقهم بسوق العمل، وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

3- الاهتمام بتطوير ودعم المؤتمرات والندوات العلمية بين مختلف الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة، مثل المعاهد والجامعات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين والوحدات الاقتصادية، ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

4- ضرورة تضمين منهج التعليم المحاسبي لسلوكيات و مهارات وأخلاقيات مهنة المحاسبة و المراجعة.

5- ضرورة الاهتمام بمتطلبات معايير الجودة في التعليم المحاسبي، مثل المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وغيرها من المنظمات والجهات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة.

6- ضرورة إدخال الأنظمة المحاسبية المستخدمة في سوق العمل كمادة من مواد المنهج المحاسبي المعتمد في المعهد.

7- ضرورة إلزام الطلبة بسنة امتياز، تكون سنة تطبيقية، كما هو الحال في كليات الطب، بحيث تصبح شرطاً من شروط التخرج.

8- ضرورة فرض شروط قبول على الطلاب الراغبين في الالتحاق ببرنامج المحاسبة، وذلك للحد من الأعداد الكبيرة الملتحقة بهذا القسم، من ناحية، ولضمان نوعية المخرجات لسوق العمل، من ناحية أخرى.

ISSN : 2410-1818

9- ضرورة تطوير أساليب التدريس والانتقال من أسلوب التلقين النمطي إلى أسلوب التكنلوجيا الحديثة، في عرض وتقديم المحاضرات.

10- ضرورة إشراك القطاع العام والخاص والوحدات الاقتصادية في وضع خطط التعليم المستقبلية، بما يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة.

11- ضرورة التنسيق وعقد اتفاقيات تعاون مشترك بين المعهد ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، بغرض تطوير الجانب التطبيقي العملي لدى الطلبة أثناء الدراسة، واعتبار التقارير الصادرة عن هذه المكاتب والجهات شرطاً من شروط التخرج.

ISSN : 2410-1818

المراجع:

1- أبو حمص، نعيم، 2011م، "واقع التعليم وسوق العمل العربي والعالمي"، مؤشرات حول المشهد الاجتماعي في الدول العربية، مؤسسة الفكر العربي، ص 25 - 44، لبنان.

2- انجازات المعهد الوطني للعلوم الإدارية للفترة من 1963 إلى 2015م، تقرير صادر عن المعهد الوطني للعلوم الإدارية، صنعاء، اليمن.

3- الجليلي، مقداد أحمد و ذنون، آلاء عبدالواحد، 2010م، "استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 235 – 256، جامعة الموصل، العراق.

4- راتول محمد و بن صالح، عبد الله، سبتمبر 2016م، "أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية"، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، مجلة دراسات، مجلة علمية دولية محكمة، العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، ، جامعة الأغواط، ص 183 - 212، الجزائر.

5- سعيد، عمر أحمد، سبتمبر 2012م "جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، ص 107 - 118، القاهرة، مصر.

6- شحاتة، السيد شحاتة وفرج، هاني خليل وسليمان، معنز حسين وخميس، عمرو محمد وعبدالرحيم، رضا مجمود، 2019م، كتاب "مبادي المحاسبة المالية وفقاً لمعاير المحاسبة الدولية"، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

7- قطناني، خالد و عويس، خالد، 2009م، "مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات المهنية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية"، ص 135 – 155، كلية الزهراء، جامعة مسقط، سلطنة عمان.

8- ميجس، فالتر، ميجس، روبيرت، 1995م، المحاسبة المالية، ترجمة أبو المكارم، وصفي عبدالفتاح، البدوي، سلطان بن محمد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، دار المريخ للنشر، الرياض.

ISSN : 2410-1818

9- وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، القانون رقم 26 لسنة 1999م بشأن مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات، اليمن.

10- Quid to using labour Market Information، Ministry of Training، Toronto، Canada، Ontario، 2005، P:3-5.

11- تم الدخول على الموقع الالكتروني في سبتمبر 2020م
https://www.ammonnews.net/article/334201

12- تم الدخول على الموقع الالكتروني في سبتمبر 2020م،
https://www.dailymail.co.uk/ushome/index.html